أقر مشروع قانون تنظيم الصناعة

مجلس النواب يستمع إلى إيضاحات عدد من الوزراء

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر مشروع قانون تنظيم الصناعة المكون من (28) مادة موزعة على عشرة فصول.

ويهدف القانون إلى تنمية وتطوير وتنظيم وحماية النشاط الصناعي وتنويع تقنياته وقاعدته الإنتاجية ورفع قدراته التنافسية وإمكانياته والاعتماد على الخامات المحلية.

وتسري أحكام هذا القانون على جميع المنشآت الصناعية بمختلف أنشطتها وأحجامها وأشكالها القانونية، ويستثنى من ذلك المنشآت الصناعية العاملة في مجال الإنتاج الحربي واستكشاف واستخراج النفط والمعادن الطبيعية والغاز التي تنظمها قوانين خاصة.

وتعتبر وزارة الصناعة والتجارة الجهة المسئولة عن الإشراف على الصناعة ورعايتها بكافة أنشطتها وأحجامها وأشكالها القانونية، ويقع على كافة الجهات الحكومية التي أسست أو تؤسس مشاريع صناعية أو تديرها وفق القوانين والإجراءات الخاصة بها التنسيق مع الوزارة وتزويدها بالبيانات والمعلومات المطلوبة، والأخذ بملاحظاتها والالتزام بالقواعد والشروط التي تضعها الوزارة .

وأناط القانون بالوزارة اتخاذ كافة الإجراءات والخطوات الهادفة إلى تنمية النشاط الصناعي وتشجيعه بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ولها إعداد مشاريع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الخاصة بالصناعة ومتابعة تنفيذها وإجراء المسوح الصناعية الشاملة والنوعية ونشر نتائجها والإشراف على المناطق الصناعية بالتنسيق مع السلطات المحلية .

وكذا تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مناطق ومجمعات صناعية خاصة في مختلف محافظات الجمهورية وأمانة العاصمة وتطويرها وتشغيلها وإبداء الرأي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية التي تنفذها أو تساهم فيها الجهات الحكومية وتقديم النصح والمشورة للمشاريع الصناعية المزمع إقامتها أو المرافق الصناعية القائمة في جوانب التخطيط الصناعي والتكنولوجيا والتكلفة الصناعية وإدارة الإنتاج والجودة .

إضافة إلى حماية الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية والإسهام في تطوير الكوادر القيادية والوسيطة واليد العاملة لرفع الكفاءة الإنتاجية للنشاط الصناعي بالتنسيق مع المعاهد والمراكز المتخصصة في مجال التدريب .

وكذا الإسهام في وضع المقترحات والحلول الهادفة إلى تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية وتشجيع الخبرات الوطنية في مجال الدراسات والبحوث الصناعية لتقديم الاستشارات في مجال الخدمات الإنشائية والهندسية ذات العلاقة بالصناعة والتعاون والتنسيق مع الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز الوطنية في مجال البحوث والدراسات الصناعية والتدريب وتشجيع روح الابتكار .

كما أناط بالوزارة تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية والمساهمة في تطوير وسائل وأدوات تمويل المشروعات الصناعية والتوسع فيها وتشجيع التطوير والإبداع الصناعي وتكريم الصناعيين و إبراز دورهم في التنمية الصناعية وعقد الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بتنمية النشاط الصناعي والتعريف بالسياسات والاستراتيجيات المرتبطة بهذا النشاط .

إلى جانب تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الصناعي وتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية ومع المؤسسات الحكومية والاتحادات والجمعيات والهيئات والغرف الصناعية في الدول الشقيقة والصديقة، واقتراح مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات في المجال الصناعي وتشجيع إقامة الصناعات الصديقة للبيئة والإنتاج الأنظف.

من جلسة مجلس النواب

وفي مجال تنظيم النشاط الصناعي أوضح القانون أن تمسك مكاتب الوزارة سجلاً خاصاً للمنشآت الصناعية وتحدد اللائحة المنشآت الواجب تسجيلها والشروط والإجراءات الخاصة بالتسجيل والحصول على بطاقة السجل الصناعي وتضع الوزارة الاشتراطات العامة لإقامة المشاريع الصناعية واللوائح والقواعد والاشتراطات المنظمة للأمن والسلامة الصناعية والبيئية ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وتساهم وزارة الصناعة والتجارة بموجب القانون في وضع المواصفات القياسية وتعديلاتها للمنتجات الصناعية وفقاً لقانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

وفي جانب الترويج للصناعات الوطنية بين القانون أن تقوم وزارة الصناعة والتجارة باتخاذ كافة الإجراءات الهادفة للترويج للصناعات الوطنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه الخصوص جمع البيانات والمعلومات من مختلف المصادر وتحديثها ونشرها بالوسائل المتاحة وإعداد الدراسات والبحوث الصناعية، وتحديد فرص استثمارية للصناعات التي تستخدم الخامات والمواد الأولية المحلية والترويج لها بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار وتفعيل جوانب الاستفادة من عضوية الجمهورية في المنظمات الصناعية المتخصصة الإقليمية والعربية والدولية، والتجمعات والمؤتمرات واللقاءات المتعلقة بالصناعة وإعداد دراسات جدوى لمشاريع استثمارية وعلى وجه الخصوص الصغيرة والمتوسطة منها لغرض عرضها على من يرغب في الاستثمار .

وبشأن المناطق الصناعية أشار القانون إلى أن تتولى الوزارة تحديد متطلبات التنمية الصناعية من المناطق والمجمعات الصناعية واقتراح المواقع الملائمة لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتنظيم إقامتها وربطها بالخدمات اللازمة وإعداد الخطط والبرامج التنفيذية لإنشاء المناطق والمجمعات الصناعية ، وكيفية إدارتها والترويج لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتخصص هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني والسلطة المحلية مواقع الأراضي المقترحة مناطق صناعية وفقاً لقانون الأراضي، بالتنسيق مع الوزارة ولا يجوز التصرف فيها خارج نطاق الأغراض المخصصة لها مع مراعاة السلامة البيئية والسكانية.

وحول الصناعات الصغيرة أفاد القانون أن تتولى الوزارة إعداد الدراسات والخطط والبرامج الهادفة إلى تطوير الصناعات الصغيرة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية الصناعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والإشراف على أنشطتها، وتقديم الحوافز والمزايا لها.

وأن تنشأ لجنة من الأجهزة الحكومية والمؤسسات والمنظمات المتخصصة غير الحكومية تتولى تنمية مشروعات الصناعات الصغيرة على أن يصدر بتشكيل اللجنة وتحديد مهامها واختصاصاتها قرار من رئيس مجلس الوزراء وتخصص الوزارة مساحة 20 بالمائة من أراضي مشروعات المناطق والمجمعات الصناعية المخصصة وفقاً للمادة (12) من هذا القانون - لمشروعات الصناعات الصغيرة.

وفي ما يخص الرقابة الصناعية أوضح القانون أن تتولى الوزارة الرقابة على المنشآت الصناعية للتأكد من الالتزام بالاشتراطات الفنية للتشغيل والإنتاج وتنفيذ شروط الأمن والسلامة المهنية الصناعية وتوفر الوسائل السليمة اللازمة للحد من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن العمليات الصناعية، والتخلص الآمن بيئياً من المخلفات الصناعية وحصول المنشأة على بطاقة السجل الصناعي سارية المفعول والتزام المنشآت الصناعية في إنتاجها بالمواصفات والمقاييس واشتراطات الجودة وفقاً للقوانين النافذة.

وبشأن التزامات المنشآت الصناعية أكد القانون أن تلتزم المنشآت الصناعية بتنفيذ أحكام هذا القانون، وعلى وجه الخصوص موافاة الوزارة أو مكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات بالبيانات والمعلومات الفنية المطلوبة وفقاً للنماذج المعدة وتنظم اللائحة الأوقات والإجراءات وإخطار الوزارة أو مكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات التي تقع في نطاقها المنشآت بأي تغيير يحصل على البيانات الخاصة بالمنشأة خلال ثلاثين يوماً من حصول التغيير طبقاً لما تحدده اللائحة وإجراء وتقديم دراسة الأثر البيئي للمشاريع الصناعية طبقاً للقوانين النافذة.

وألزم القانون المنشآت القائمة غير المسجلة عند صدور هذا القانون بالتقدم إلى مكاتب الوزارة في أمانة العاصمة أو المحافظات أو مكتبها في الهيئة العامة للاستثمار، بطلب القيد في السجل الصناعي مرفقاً بالطلب المستندات والبيانات التي تحددها اللائحة خلال تسعين يوماً من تاريخ صدور اللائحة وتعتبر مخالفة أي منشأة صناعية تباشر بدء الإنتاج قبل أن يتم قيدها في السجل الصناعي.

ويكون لموظفي الوزارة أو مكاتبها المكلفين بالمهام الرقابية الميدانية المحددة في هذا القانون صفة الضبطية القضائية على أن يصدر بهم قرار من وزير العدل بناء على ترشيح من الوزير ويكون لموظفي الوزارة أو المكتب المكلفين بمهام الرقابة الميدانية على المنشآت الصناعية ولديهم صفة الضبطية القضائية الحق في دخول المنشأة بموجب تكليف رسمي خلال أوقات الدوام الرسمي وإجراء الكشف والاطلاع على البيانات المطلوبة وتفقد خطوط الإنتاج والمعدات والمواد الخام والمنتجات وتسجيل الملاحظات والتأكد من الالتزام بتطبيق أحكام هذا القانون.

وينشأ مجلس للتنمية الصناعية برئاسة وزير الصناعة والتجارة لتحقيق التنمية الصناعية وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتحدد اللائحة آلية تشكيل المجلس ومهامه واختصاصاته ونظام عمله. وتشرف وزارة الصناعة والتجارة على الاتحادات والغرف والجمعيات والمجالس التي تختص بالنشاط الصناعي، وتتولى رعايتها والتشاور معها عند إعداد مشروعات القوانين واللوائح والمقترحات ذات العلاقة بالنشاط الصناعي .

من جهة أخرى استمع المجلس إلى رسالة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني بشأن اعتذار وزيري الدفاع والداخلية عن عدم حضور هذه الجلسة للرد على الاستفسارات الموجهة إليهما من عدد من أعضاء المجلس وقبل المجلس الاعتذار على أن يحضرا في جلسة أخرى.

و استمع المجلس إلى إيضاحات من وزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشعيبي ووزير النفط والمعادن أمير العيدروس و وزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري و وزير الصحة العامة والسكان الدكتور يحيى راصع و وزير الأوقاف القاضي حمود الهتار ، رداً على الاستفسارات المطروحة عليهم من قبل عدد من أعضاء المجلس في قضايا تقع تحت نطاق اختصاصات كل منهم.

وقد عقب أعضاء المجلس المعنيون على تلك الردود الإيضاحية وفقاً للإجراءات المحددة في لائحة المجلس الداخلية.

فيما أقر المجلس إدراج تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة والمتعلق بنتائج دراستها وتقييمها لإيرادات ومصروفات صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة للعام المالي 2009م في جدول أعماله .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح بعد غد السبت بمشيئة الله تعالى.

دشن التقرير الوطني الثاني لأهداف الألفية للتنمية 2010م.. الأرحبي:

الحكومة بذلت جهوداً لتحسين مؤشرات التنمية

السنوات الأربع القادمة ستكرس لتحقيق إنجازات في أهداف الألفية

صنعاء / سبأ:

دشن أمس بصنعاء التقرير الوطني الثاني لأهداف الألفية للتنمية 2010م بحضور نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الارحبي بمشاركة ممثلي الدول والجهات المانحة .

وفي مستهل احتفالية التدشين أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية أن الحكومة بذلت جهودا حثيثة لتحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بأهداف التنمية الألفية حيث شهدت مؤشرات التعليم تطورات ايجابية من أبرزها تراجع معدلات الأمية إلى « 2ر47 ٪ من السكان كما ارتفع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي من 7ر52 ٪ عام 1990م إلى 9ر86 ٪ عام 2008م فضلا عن تقليص الفجوة في معدلات الالتحاق بين الذكور والإناث إلى جانب أن الأنفاق الحكومي على التعليم شهد زيادات سنوية متتالية ليصل إلى 4ر17 ٪ من إجمالي الإنفاق العام في العام 2009م .

وأشار الأرحبي إلى انه على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين مؤشرات الفقر في اليمن وهو ما أثمر نتائج ايجابية خلال الفترة الأخيرة إلا أن الارتفاع العالمي الطارئ في أسعار الغذاء أعاد المؤشرات إلى وضعها السابق .

وأكد الوزير الأرحبي أن التوجهات الحكومية القائمة ستركز على تكريس السنوات الأربع القادمة لتحقيق إنجازات ملموسة على صعيد تحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول العام 2015م .

من جهتها أكدت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصنعاء براتيبا مهتا أهمية تضافر الجهود لمساعدة الحكومة اليمنية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول العام 2015م ، مشيرة إلى التحسن الملموس في مؤشرات التنمية في اليمن وبخاصة في أهداف الألفية للتنمية .

واستعرض التقرير الثاني لأهداف الألفية 2010م الذي تم انجازه بالشراكة بين الحكومة والمانحين ومنظمات المجتمع المدني خارطة التحديات التي تواجه اليمن لبلوغ أهداف الألفية .

وبين التقرير أن تلك التحديات تتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني الى 3 ٪ ، والتشتت السكاني الواسع ، وضعف تنمية الموارد البشرية ، وقصور خدمات البنية التحتية ومن ضمنها تغطية الكهرباء والمياه .

كما تتمثل في تفاوت مستويات الفقر جغرافياً، وتركزت في المناطق الريفية ومحدودية تغطية شبكة الأمان الاجتماعي ، وندرة الموارد المائية، وارتفاع الفجوة الغذائية لتدني إنتاجية القطاع الزراعي ، والتراجع الحاد والمستمر في إنتاج النفط الخام ، والتغيرات المناخية إلى جانب التحديات الأمنية وتداعيات أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية العالمية.

كما تضمن التقرير عرضا تفصليا لما تم انجازه على صعيد التزام اليمن ببلوغ أهداف الألفية 2015م وما تحقق من إصلاحات فعلية منذ العام 1995م - 2006م وانعكاساتها الايجابية المتمثلة في تحسن نمو الناتج المحلي والإجمالي غير النفطي وإحراز تحسن نسبي في الأداء العام الحكومي والبيئة الاستثمارية إلى جانب تحسن كفاءة النظام القضائي إلى جانب تحسن المؤشرات الاقتصادية وبيئة الأعمال ومؤشرات التنمية البشرية في اليمن .

واستعرض التقرير مستوى التقدم في الإنفاق على قطاعات أهداف التنمية الثالثة

حيث بلغ الإنفاق الفعلي على قطاعات الألفية خلال السنوات 2006م - 2009م 38 ملياراً و59 مليوناً و12 ألف دولار منها 27 ملياراً و43 مليوناً وثلاثة آلاف دولار تمويل حكومي و11 ملياراً و16 مليوناً و900 ألف دولار تمويل من مصادر خارجية فيما بلغ حجم الموارد المطلوبة للإنفاق خلال السنوات 2010م - 2015م 44 ملياراً و535 مليون دولار .

وأشار التقرير إلى أن اليمن اعتمدت سياسات اقتصادية وتنموية تهدف إلى خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم إلى النصف خلال الفترة 1990م - 2015م وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون فقر الغذاء إلى النصف خلال الفترة ذاتها وذلك ضمن جهودها لبلوغ الهدف الأول من أهداف الألفية والمتمثل في القضاء على الجوع المدقع والفقر.

واستعرض منظومة الإجراءات والتدخلات الحكومية اليمنية الهادفة إلى مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ومن أبرزها تكثيف برامج التوعية الإعلامية بالقضايا السكانية والآثار السلبية المترتبة على زراعة واستهلاك القات وتوسيع آليات وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي وتوسيع فرص تمويل المشروعات الصغيرة للفقراء.

كما اشتملت المنظومة على تحسين نظام الإعانات النقدية ومراجعة السياسات الاقتصادية بما يعزز فاعليتها في الدفع بالنمو الاقتصادي وإعطاء أولوية للاستثمارات كثيفة العمالة والتركيز على تنمية المناطق الريفية وفقاً لخارطة الفقر وربط الاقتصاد الريفي بمصادر النمو الحضري بتنمية القطاع الزراعي والسمكي وتنشيط السياحة ورفع كفاءة استخدام المياه لري المحاصيل واستغلال مياه الأمطار ومواصلة الجهود لتحقيق غاية الاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ وتمويل بعض برامج التخفيف من الفقر.

وحدد التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية 2010م التحديات التي تواجه المساعي الحكومية الهادفة إلى بلوغ الهدف الثاني من أهداف الألفية والمتمثل في إتاحة التعليم للجميع بحلول العام 2015م من أبرزها تفشي الأمية في المجتمع بنسبة 45.3 بالمائة، وضعف الوعي بأهمية التعليم وانتشار عمالة الأطفال وارتفاع معدل التسرب من التعليم وعدم كفاية الموارد المالية لتأمين المنشآت التعليمية والمعملية ونفقات التشغيل والصيانة ، وتدني مستوى تأهيل وتدريب المدرسين والقصور في أساليب ووسائل التعليم .

ولفت التقرير إلى انه تم رفع تغطية الخدمات التعليمية بالتركيز على المناطق ذات الأولوية والقيام بحملات توعية لتحفيز أولياء الأمور على تعليم أبنائهم وتوسع برامج الإعانات المقدمة لتحفيز التحاق أبناء الأسر الفقيرة وتفعيل قانون منع تشغيل الأطفال والتحضير والإعداد لحملة وطنية للقضاء على الأمية .

كما تم رفع كفاءة الإنفاق على التعليم وتأمين نفقات الصيانة والتشغيل وتحسين آليات تقييم أداء المدرس وتحصيل الطالب وإعادة تأهيل المعلمين خصوصاً ذوي المؤهلات الثانوية وتطوير أساليب التعليم ومناهجه، وإدخال معامل الحاسوب، وتدريس اللغة الإنجليزية من الصف الرابع الأساسي .

وأوضح التقرير أن اليمن انتهجت إستراتيجية محددة تهدف إلى القضاء على التباين في التحاق الجنسين بالتعليم الأساسي والثانوي بحلول العام 2005م ولكل المستويات التعليمية بحلول العام 2015م في إطار مساعيها لبلوغ الهدف الثالث من أهداف الألفية الثالثة للتنمية والمتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

ونوه إلى أن ابرز التحديات التي واجهت الجهود الحكومية في هذا الصدد تتمثل في ضعف دور الإعلام في رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا المرأة وتفشي الأمية بين الإناث بنسبة 62.1 بالمائة وندرة المعلمات في المناطق الريفية ما أدى إلى تدني التحاق الإناث والتسرب من التعليم وانتشار الأمية .

ولفت إلى أن محدودية المدارس الخاصة بالفتيات بالريف تزيد معدلات التسرب ، ومحدودية وصول المرأة إلى الأصول الإنتاجية، وأيضا محدودية فرص التوظيف والترقيات ، وندرة أنشطة تأهيل وتدريب المرأة في المناطق الريفية.

واستعرض التقرير ما تحقق على صعيد تحسين مؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبيل تشجيعها على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية وتفعيل دور السلطات المحلية في رفع الوعي بأهمية تعليم البنات وتوفير المدارس الخاصة بالفتيات وخاصة بالمناطق الريفية و تشجيع مشاركة المرأة في خوض الانتخابات المحلية والبرلمانية وزيادة مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية وتوفير المراكز التدريبية لبناء قدرات النساء غير المتعلمات وضمان حيازة المرأة للأصول الإنتاجية المكتسبة، وتسهيل استفادتها من برامج التمويل الأصغر.

ولفت التقرير إلى جملة من السياسات والبرامج التي اعتمدتها الحكومة في مساعيها لتحقيق الهدفين الرابع والخامس من أهداف الألفية الثالثة للتنمية والمتمثلين في خفض معدل وفيات الأطفال والأمهات من خلال تحسين مستوى الخدمات الطبية لخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين ووفيات الأمهات إلى ثلاثة أرباع بحلول العام 2015م .

كما أن تلك السياسات اشتملت على رفع مخصصات قطاع الصحة من الإنفاق العام وتوسيع رقعة التغطية بالخدمات الصحية وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج الصحة العامة وبناء القدرات في مجال رعاية الطفولة ورفع الوعي الصحي لدى مختلف شرائح المجتمع عبر وسائل التثقيف المختلفة وتوفير الأدوية الأساسية لجميع المرافق الصحية وتعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية .

وتضمنت أيضا تحديث إستراتيجية الصحة الإنجابية وتوسع نطاق خدمات صحة الأم والوليد في جميع المرافق الصحية وتوفير الأدوية والتجهيزات الطبية اللازمة للمرافق التي تقدم خدمات الولادة وإدخال نظام البطائق الصحية المسبقة الدفع والخاصة بخدمات الصحة الإنجابية ورفع الوعي الصحي بين أوساط الأمهات وحشد التأييد لدعم قضايا الصحة الإنجابية وإعادة مناقشة مشروع قانون الأمومة المأمونة والتركيز على تحديد سن الزواج الآمن.

وعرض التقرير طبيعة التحديات التي تواجه الجهود الحكومية اليمنية الهادفة إلى بلوغ الهدف السادس من أهداف التنمية الألفية المتمثل في مكافحة مرض الايدز والملاريا والأمراض الأخرى مشيرا إلى أن اليمن استهدفت من خلال منظومة جهود حكومية حثيثة ومتواصلة وقف انتشار مرض الايدز، والملاريا ، والأمراض الأخرى بحلول العام 2015م .

وأشار التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية 2010م إلى انه تم اعتماد تنفيذ إستراتيجية خاصة تهدف إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية والحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2015 في إطار الجهود الهادفة إلى بلوغ الهدف السابع من أهداف الألفية للتنمية والمتمثل في كفالة الاستدامة البيئية .

ولفت إلى أن التدخلات الحكومية هدفت إلى خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب مأمونة وصرف صحي محسن إلى النصف بحلول العام 2015م وتحسين المستويات المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة وتركيز التدخلات لتحسين مؤشرات كفالة الاستدامة البيئية من خلال تفعيل قانون حماية البيئة وتطوير الأطر القانونية المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية .

وهدفت التدخلات الحكومية إلى التوعية بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والبيئة ومراعاة الأثر البيئي للمشروعات والمنشآت والمدن الصناعية وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه والعمل على تقليل نسبة استنزاف المياه الجوفية وتأمين موارد مالية كافية من أجل إقامة مشاريع الشرب الجديدة والاستمرار في صيانة شبكات المياه القديمة ورفع نسبة تغطية الصرف الصحي في الحضر والريف وإعداد إستراتيجية وطنية لتطوير المدن.

واعتبر التقرير أن التوسع في شق الطرقات وإقامة المنشآت الصناعية والسكنية على حساب الأراضي الزراعية والغابات وضعف الوعي البيئي بأهمية المحميات الطبيعية وضعف مستوى تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة وقصور أنظمة التخطيط الحضري وتدني الوعي المجتمعي وحفر الآبار الارتوازية العامة والخاصة دون قيود أو تنظيم والمخالفات السكنية خصوصاً في المدن وضعف الرقابة الفعالة من قبل الجهات المختصة وزيادة اتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بمعدل سنوي يصل إلى 3.9بالمائة والآثار السلبية للتغيرات المناخية العالمية كل ذلك يمثل تحديات تواجه اليمن في مساعيها لتحسين مؤشرات كفالة الاستدامة البيئية .

وتضمن التقرير تفنيدا لطبيعة التحديات التي تواجه اليمن في تحقيق مقررات الهدف الثامن من أهداف الألفية الثالثة للتنمية المتمثل في تطوير شراكة عالمية للتنمية ومن أبرزها محدودية القدرات التمويلية والاستيعابية للاقتصاد الوطني وضعف جاذبية البيئة الاستثمارية وضعف القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية في الأسواق الخارجية والتأخر في إجراءات توقيع اتفاقيات التمويل من قبل بعض الدول والمؤسسات المانحة وارتباط قضايا الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والدولي بعدد من العوامل والمتغيرات الخارجية والتطورات المتسارعة للتكنولوجيا خصوصاً في تقنية المعلومات والاتصالات وضعف الاستثمارات المحلية والخارجية في القطاع التكنولوجي والمعلوماتي وقلة الكوادر المتخصصة إلى جانب التحديات الطارئة مؤخرا المتمثلة في تداعيات الأزمة العالمية على قطاع التعاملات الخارجية .

ولفت التقرير إلى أن اليمن استهدفت إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتبوؤ به وعدم التمييز من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل إسهاماته كشريك محوري في تحقيق التنمية و تعزيز دور القطاع المالي في الوساطة المالية من خلال تسريع إنشاء سوق الأوراق المالية, واستمرار الإصلاحات المصرفية وتنفيذ إستراتيجية الترويج للاستثمار في اليمن ومواصلة إصلاح البيئة وتعزيز الصادرات غير النفطية واستكمال إجراءات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.

حضر تدشين التقرير وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي .

الخليفة الذي مات من التخمة

د. أحمد صبحي منصور

الخليفة سليمان بن عبدالملك الأموي تولى الخلافة يوم مات أخوه الخليفة الوليد بن عبد الملك سنة 96هـ وتوفي سنة 99 وهو شاب في الأربعين بعد أن حكم سنتين وثمانية أشهر وخمسة أيام على أرجح الأقوال .

وكان موته مفاجئا .. تقول الروايات إنه نظر إلى نفسه في المرآة فأعجبه شبابه وجماله فقال : أنا الملك الشاب . فمات بعدها .

ولم يظهر لنا من تحقيق سيرته أن هناك مؤامرة سببت موته المبكر .. ولكن يتضح أن إفراطه في الطعام كان السبب .

يقول عنه ابن المسعودي في مروج الذهب « كان شبعه في كل يوم من الطعام مائة رطل ، وكان يأتيه الطباخون بالدجاج المشوي فيضعها في كمه حتى يقبض على الدجاجة وهي حارة فيفصلها » وخرج يوما من الحمام وهو جائع فاستعجل الطعام ولم يكن قد تجهز بعد فقدموا إليه عشرين خروفا فأكل أجوافها كلها مع أربعين رقاقة ثم قدموا له الطعام فأكله كأنه لم يأكل شيئا (مروج الذهب 136/2)

ويقول عنه ابن الجوزي في تاريخ المنتظم إنه دخل بستانا له فظل يأكل منه من الفجر إلى الضحى . ثم جاء له البستاني بشاة حولية مشوية فأكلها بدون خبز . ثم أكل معها دجاجتين سمينتين ، ثم عاد لأكل الفاكهة ، ثم أكل سويقا من سمن ودقيق وسكر ، ثم عاد للفاكهة و بعدها عاد للقصر حيث اعدوا له غذاءه المعتاد فأكله (المنتظم 16/7)

ويقول عنه الصفدي (قال عنه ابنه أكل أبي أربعين دجاجة تشوى على النار على صفة الكباب ، وأكل أربعين كلوة بشحومها وثمانين جرنقة . وأتي الطائف فأكل سبعين رمانة وخروفا وست دجاجات وأتي بمكوك زبيب طائفي فأكله أجمع (الوافي بالوفيات 401/15) .

لذا نميل إلى الرواية التي تعلل سبب موته ، وهي أنه جيء له من الشام بشوالين من بيض مشوي ، فتسلى يأكله قبل موعد الطعام العادي .. وبعدها رحل ..

هكذا مات السلطان .. من التخمة ..

مات ناسيا شيئا ـ لم يكن هاما بالنسبة له طيلة حكمه القصير ـ هو أنه مسئول عن امبراطورية عظمى كانت تمتد من منتصف آسيا الى جنوب فرنسا . ولكنه أعطى اهتمامه للطعام بنفس ما أعطى خلفاء آخرون حياتهم للنساء والخمر والمجون .

والثابت أن تحول الخلافة من الشورى الى الحكم الملكي الوراثي بعد مقتل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ، ووصول معاوية بن أبي سفيان الى الحكم جر على المجتمع الاسلامي ويلات وعاهات كثيرة ، حيث لم تكن هناك ميزة لبعض الخلفاء الذين توارثوا عرش الخلافة ، سوى أن هذا الخليفة أو ذاك ينتسب الى جدّ أعلى أسس الدولة وقام بتوطيدها . وسليمان بن عبد الملك هو ابن عبد الملك بن مروان ، حفيد مروان بن الحكم الذي وصفته كتب التاريخ بأبي الملوك، وكلاهما من صناع التاريخ ، ومهما اختلفنا معهما دينيا وأخلاقيا فهما من الناحية السياسية عظماء ، لكن سليمان واخوته كانوا من طراز آخر .